

■ الرميثي يبحث سبل تطوير مجالات التعاون الاقتصادي مع الأرجنتين



توفرها إمارة أبوظبي، إضافة إلى منظومة التشريعات الاقتصادية والمزايا النسبية التي تمتلكها دولة الإمارات بشكل عام، ما جعلها أهم وأفضل وجهة جاذبة للاستثمار الأجنبي على مستوى العالم. وأشاد فيرناندو دي مارتيني، بالتطور الاقتصادي الملحوظ بين البلدين في السنوات الماضية، داعياً إلى تعزيز استثمارات شركات ومؤسسات القطاع الخاص بأبوظبي، وتواجدها في الأسواق الأرجنتينية، خاصة في قطاعات الزراعة وقطاع الأغذية الذي تشتهر به الأرجنتين.

المصدر (صحيفة الخليج الإماراتية، بتصرف)

بحث رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة الإماراتية، رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة أبو ظبي محمد ثاني مرشد الرميثي، مع سفير الأرجنتين لدى دولة الإمارات فيرناندو دي مارتيني، سبل تطوير مجالات التعاون الاقتصادي بين رجال الأعمال والشركات في إمارة أبو ظبي، ودولة الأرجنتين.

وأكد الرميثي على أهمية تعزيز الفرص لتنمية علاقات التعاون التجاري والاستثماري المشترك بين مجتمع الأعمال وفعالياته لدى البلدين الصديقين، مشيراً إلى أن غرفة أبو ظبي لن تدخر جهداً لرفع مستوى هذه العلاقات إلى آفاق واسعة، لاسيما في قطاعات حيوية ومهمة، مؤكداً على وجود فرص استثمارية وتجارية هائلة

■ الكباريتي يدعو إلى تعزيز التعاون الاقتصادي الأردني - الألماني



والتجارية بين البلدين والتشبيك بين مجتمع الأعمال واكتشاف الفرص المتاحة، مؤكداً استعداد الغرفة للتعاون مع الأردن في مجال فتح الأسواق وتمكين الصناعة الأردنية من تحقيق المواصفات الأوروبية المطلوبة من خلال تقديم الخبرات اللازمة للكوادر الأردنية بما يساهم في استدامة التنمية وتطوير القدرات.

المصدر (موقع غرفة تجارة الأردن، بتصرف)

أكد رئيس غرفة تجارة الأردن نائل الكباريتي، أن "الأردن ورغم التحديات والصعوبات التي تواجهه وحالة عدم الاستقرار بالمنطقة سيبقى موطناً للأعمال والاستثمار والتجارة، مدعوماً بالأمن والاستقرار".

كلام الكباريتي جاء خلال أعمال منتدى الأعمال الأردني-الألماني، حيث شدد على أن "المملكة بوابة لدول المنطقة وخاصة بمشروعات إعادة الأعمار والبناء في العراق وسوريا"، مشيراً إلى "ضرورة أن يعمل الأردن والمانيا بشراكة للاستفادة من هذه الفرص".

ودعا الجانب الألماني للاستفادة من الفرص الاقتصادية والاستثمارية المتوفرة في الأردن بقطاعات استراتيجية بمقدمتها الطاقة والطاقة المتجددة وتكنولوجيا المعلومات والصحة وقطاع اللوجستيات والنقل، مشيراً إلى الدور المناط بالقطاع الخاص لتجاوز التحديات والعقبات لتعزيز وتطوير التبادلات التجارية بين البلدين.

بدوره، قال رئيس غرفة التجارة والصناعة الألمانية- العربية الدكتور بيتر رامزاور أن المنتدى يسعى إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية

■ "موديز" تتوقع نموًا 6% لمصر في 2021



وتوقعت الوكالة، التي تصنف مصر عند (B2) بنظرة مستقبلية مستقرة، في تقرير حديث صادر عنها أن تحقق مصر معدل نمو عند 5.5 في المائة خلال عام 2019، بدعم من نمو القطاع الخاص، ليصل إلى 6 في المائة بحلول عام 2021. مبيّنة أنه على المدى الطويل، فإن تحقيق معدلات نمو مستدامة يعتمد على الإصلاحات التي تعزز استيعاب أعداد كبيرة من الداخلين لسوق العمل.

وأوضحت «موديز»، أن احتياجات مصر التمويلية تتراوح ما بين 30 و40 في المائة سنوياً من الناتج المحلي الإجمالي على مدى السنوات القليلة المقبلة.
المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)

توقع "البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية" أن يسجل الاقتصاد المصري نمواً نسبته 5.9 في المئة خلال العام المالي المقبل، في مقابل 5.5 في المئة خلال العام الحالي.

وبحسب تقرير "الآفاق الاقتصادية الإقليمية في مناطق البنك" فإن إيرادات السياحة المصرية وارتفاع معدلات إنتاج الغاز الطبيعي من حقل ظهر، سيعززان معدلات النمو، كما سيساهم في ذلك قطاع الاتصالات وقناة السويس.

بدورها كشفت وكالة «موديز» للتصنيف الائتماني، عن إن الإصلاحات الاقتصادية التي تشهدها مصر، تحت مظلة صندوق النقد الدولي، دفعت اقتصاد البلاد نحو أعلى مسار للنمو، مع تعزيز قدرتها على امتصاص الصدمات.

